الفصل السابع

بعض العِبر من التاريخ الإسلامي

يبين التاريخ الإسلامي أن جميع مقوِّمات حضارة ما، بما في ذلك الشعب ونظرته الكونية ومعتقداته وقيمه، والحكومة والاقتصاد والعدل والتنمية، كلها تؤدي دوراً متكاملاً ومترابطاً في نهوض الحضارة أو سقوطها. وقد يعمل أحد هذه المقوِّمات آلية إطلاق، وقد تتأثر المقوِّمات الأخرى مع الزمن من خلال عملية السببية الدورية. كما يبين أن للبشر أنفسهم دوراً حاسماً يقومون به في هذه العملية، لأنهم ليسوا غاية التنمية فحسب، بل هم أيضاً وسيلتها. وبما أنهم هم الغاية فينبغي تأمين رفاههم، وإذا لم يتم ذلك، فإنهم لن يشعروا بالدافع إلى العمل الجاد، ولا إلى الابتكار. وبما أنهم هم الوسيلة أيضاً، فقد لا يكون في وسعهم تقديم أفضل ما عندهم من أجل التنمية الإجمالية للمجتمع والبشرية ما لم يتم تأمين بعض الأمور الأساسية التي تتضمن ما يأتي:

- تنشئة الشعب تنشئة أخلاقية وتعليمية صحيحة، ولا سيما الجيل الجديد، إلى جانب التدريب على المهارات المطلوبة.
- إقامة العدل والقانون والنظام، وتوفير أمن الحياة والممتلكات، ومراعاة الشرف لكل فرد.
- تأمين فرص العمل المناسبة والعمل الذاتي (الخاص)، لتمكين الناس من استخدام مواهبهم بطريقة مثمرة، بغية تحسين رفاههم، فضلاً عن رفاه مجتمعهم.

- توفير بيئة مناسبة تساعد على تعزيز العمل الجاد والفعال والمبدع، وتنمّي الثقة المتبادلة والتعاون والتكافل الاجتماعي.

قد يتعذر تلبية جميع هذه المتطلبات دون وجود نظرة كونية مناسبة، توفر القيم أو قواعد السلوك التي تحدد بوضوح حقوق جميع أفراد المجتمع ومسؤولياتهم. وهذه القيم، بدورها، قد لا يكون لها معنى إلا إذا تم تطبيقها بإنصاف وحيادية، لما فيه منفعة الجميع من خلال حكومة فعالة ومخلصة وقوية ومسؤولة أمام الشعب. وفي حين أن الرفعة الأخلاقية لجميع الأفراد أمر لا غنى عنه لرفاه البشر، فإن تنمية ثروة المجتمع ذات أهمية أيضاً من أجل تحسين الرفاه المادي للشعب، لحفزه على تقديم أفضل ما عنده ولتوفير الموارد للحكومة لتنهض بمسؤولياتها بشكل فعال. وتكتسب الثروة والتنمية أهمية أكبر أيضاً مع مرور الوقت وازدياد عدد السكان والتحديات التي يواجهونها، فيما تزداد صعوبة الحكم أكثر فأكثر، بل تصبح أكثر تعقيدًا. قد يتمكن مجتمع ما من التقدم على المدى القصير بالرغم من ضعف أي من المتحولات التي تضمَّنها نموذج ابن خلدون، فقد لا يتمكن من تعزيز التقدم على المدى البعيد؛ فضعف أحد المتحولات قد ينعكس مع مرور الزمن على المتحولات الأخرى ويضعفها.

لقد استطاع المسلمون تعزيز جميع المتحولات إلى درجة كبيرة، وإن كان دون ما هو مطلوب، وحققوا بذلك التنمية والتقدم الإجمالي السريع لمجتمعهم، غير أن السلطة السياسية أخذت بعدئذ تهمل مسؤولياتها، فقد أخفقت في تنفيذ بعض الجوانب المهمة من الشريعة وضمان العدل والأمن على الحياة والممتلكات والشرف، وتوفير المرافق التعليمية والصحية والبنى الأساسية التي يحتاج إليها الشعب لتحقيق كامل إمكانياته. ونتيجة لذلك، تعرضت التنمية إلى انتكاسة، وكذلك الثروة المتاحة للمجتمع وقوة الحكومة العسكرية والسياسية.

العبرة الأولى

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لم بدأ الحكام يهملون مسؤولياتهم؟ نجد الجواب في العبرة الأولى المستقاة من التاريخ الإسلامي وهي أن المسؤولية تجاه الشعب لابد منها، لحفز الحكام على القيام بواجباتهم على نحو فعّال من أجل رفاه الشعب، ولهذا السبب وضع الإسلام نظام الخلافة والشورى. فلو أتيح لهاتين المؤسستين العمل بشكل جاد مدّة طويلة كافية من الزمن، لكان الإطار الجنيني الذي نشأ في أثناء الخلافة الراشدة لكلتيهما وللعمل الفعال للحكومة، لكانتا قد تطورتا تدريجيّاً -مع وجود بعض الإحباطات والنكسات من حين لآخر- لتصبحا إطاراً دستوريّاً وقانونيّاً أكثر تقدماً وتعقيداً مما توطد في الغرب. ولعل البيئة المناسبة لذلك التطور لم تكن ملائمة -في تلك الأيام- لدين يتوسع على نحو سريع عبر مساحة جغرافية شاسعة في مجتمعات مختلفة ذات خلفيات ثقافية وسياسية متباينة. لذا فقد أصبح من الممكن لمعاوية، الذي أصبح خليفة في 41هـ/ 661م، بعد 30 سنة من وفاة النبي، أن يكبح النظام عبر توريث الخلافة لابنه بعد 20 سنة. وقد نجم عن ذلك ثورات، لكنها لم تنجح بسبب تعذر تنظيم عملية إثارة واسعة النطاق للجمهور ضد هذا التصرف، ولا سيما بالنظر لبطء وسائل النقل والاتصال في تلك الأيام.

لم يكن بالإمكان أن يصبح لنظام الخلافة والشورى الصفة المؤسسية، وبدلاً من أن يتم انتقال السلطة على نحو منتظم استناداً إلى المقدرة والأخلاق بإجماع المجتمع، كما تتوخى ذلك الشريعة، فقد كان يجري ذلك الانتقال عن طريق الوراثة أو بالقوة. وهذا أدى إلى ازدياد حروب الخلافة والتشرذم وانفصام الوحدة وغياب المحاسبة، وإهمال الحكومةِ مسؤولياتها. وكانت النتيجة حصول أفدح صدع في التأريخ الإسلامي. وقد أصاب كريمر (Kramer) حين قال بأن "أسباب الانحطاط تعود إلى الهيئة السياسية."[1]

(1) Kramer, J. H. "Othmanli." *The Encyclopedia of Islam*, Leiden: Brill, Vol. 8, p. 1995., p. 197.

غير أن السلطة السياسية لم تتدهور لتصبح استبدادية فور إلغاء الخلافة؛ فهذا لم يكن ممكناً في مجتمع كان النبي ﷺ نفسه قد غرس فيه روح القيم الإسلامية. فقد ظلت الشريعة مصدر إلهام للشعب، وعلى الأقل لتحقيق شيء من الرادع الأخلاقي للحكومة، التي لم يكن يسعها تجنب ارتداء عباءة الشريعة، بالرغم من أنها لم تكن تأبه لتنفيذ تعاليمها كليّاً. وعلاوة على ذلك، فقد كان يظهر في كل سلالة حاكمة تقريباً بعض الحكام الأكفاء من أصحاب الضمائر الحية الذين حاولوا إصلاح الأمور، جزئيّاً على الأقل. غير أن هذا كان من جراء مبادرة الحكام أنفسهم، وليس بسبب إلزام مؤسسي مغروس في النظام السياسي، تمشياً مع ما كان يتوخاه نظام الخلافة والشورى.

العِبرة الثانية

إنّ انعدام المحاسبة السياسية يفضي تدريجيّاً إلى عدد من العيوب التي تُلحِق الأذى بالعدل والتنمية على السواء. وكان أحد تلك العيوب فقدان حرية التعبير؛ إذ لم يعد من الممكن للشعب أن ينتقد الحكام ويناقش سياسات الحكومة بشكل علني. وهذا أدى إلى وجود تربة خصبة لعدم المساواة أمام القانون؛ مما يمثل مخالفة واضحة للشريعة، ونشوء طبقة ذات امتيازات لم يكن بالإمكان إخضاعها تماماً لضوابط الشريعة.[2] وهكذا، كادت آلية أساسية للإصلاح السياسي تضيع، جراء ذلك. ومن ثم فقد تراجعت إلى الوراء احتمالات الإصلاح على نحو متزايد، وازداد الفساد وعدم الفعالية والمظالم، واستخدمت الموارد العامة -على نحو متزايد- من أجل ترف البلاط الملكي، ومواصلة الحملات العسكرية الرامية إلى التوسع الإقليمي، في عهد العثمانيين خاصة. وكانت تعطى أولوية متدنية: لأنشطة بناء الأمة مثل التعليم والصحة والبحث العلمي وإنشاء البنى الأساسية، وبذلك تم زرع بذور تخلف المسلمين المطلق، ولا سيما في مجال التكنولوجيا المدنية والعسكرية.

(2) لقد أصاب الدكتور أنس الزرقا، في تعليقاته القيمة على هذا المخطوط، بأن هذا كان ينطبق على جميع المجتمعات تقريباً حتى الفترة حديثة العهد.

لم تكن التنمية البطيئة لتؤدي إلى ازدياد كاف في عوائد الحكومة. وبالرغم من أن الإنفاق ظل يرتفع، فقد كانت حالات اختلال التوازن المالي تزداد سوءاً، ولتعويضها ازداد اللجوء إلى فرض الضرائب الفاحشة، وفرض ضرائب تتجاوز قدرة الشعب على تحملها وإلى خفض العملة وبيع المناصب العامة، مما أدى إلى تعيين غير الأكفاء في مناصب عليا، والإفراط في القروض. وتعرض العدل الاجتماعي ـ الاقتصادي، وهو هدف الإسلام وشرط لابد منه للتنمية، إلى نكسة شديدة. وأصيبت الزراعة بالركود، وافتقر الفلاحون وأصحاب الحرف والتجار، وضعف التضامن بين الشعب والحكام، وتدنت جودة الناس، وتأثرت حيويتهم وحوافزهم، وعجز الاقتصاد عن مواكبة احتياجات الشعب والحكومة المتزايدة. ونتيجة لذلك، أصبح العالم الإسلامي في حالة من التخلف في مجال التنمية الشاملة، وهو ما جعله غير قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والعسكرية، التي أفرزتها حضارة غربية آخذة في النهوض السريع.

العِبرة الثالثة

لا يمكن للسلطة السياسية فرض رؤيتها الكونية على الشعب. مثل هذه الجهود تمزق التضامن بين الشعب والحكام، وتزيد حدة الغليان الاجتماعي وتفسد مناخ التنمية. لقد أدى جهد المأمون لفرض النظرة الكونية للمعتزلة على الشعب بالقوة الغاشمة، إلى نفور العلماء الأتقياء الذين يحظون بالاحترام الشديد، والذين استاءوا من الحكام بعد مجيء اللاشرعية السياسية وزيادة ترف البلاط الملكي والمظالم الاجتماعية–الاقتصادية. وبما أن هؤلاء العلماء الأتقياء كانوا يتمتعون بثقة الشعب، فإن عدم التوافق بين الحكام والعلماء انعكس بدوره على شكل تدني تآلف الحكام مع الشعب. وازداد تدريجيّاً سوء حالات التوتر والصراع؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط العباسيين.

إن تجربة المأمون تجد ما يؤيدها في تجارب الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين وتركيا والجزائر وتونس. فكلها تدل على أن الاستياء والاضطراب

الناجمين عن اللجوء إلى القوة لفرض رؤية كونية غير مقبولة من الشعب، يظلان في حالة جيشان، ويؤديان إلى انهيار التماسك بين الحكومة والشعب، وازدياد الصراع والتوتر.

إن القمع لم ولن ينجح أبداً، فاستخدام الكنيسة للقمع كان، إلى حد كبير، هو السبب الذي أدى إلى نجاح حركة التنوير في شكلها المناهض للدين. فلو أن الكنيسة اعتمدت مقاربة أكثر عقلانية، لما تعرض الدين للنكسة التي حصلت في الغرب. ولو أن المعتزلة لم يستخدموا القوة، لما تعرضت العقلانية إلى النكسة التي حصلت في العالم الإسلامي؛ فالتفاعل الحر للآراء العقلانية والتقليدية كان من المحتمل أن يؤدي إلى وضع أكثر توازناً. لقد نجم عن استخدام القوة لفرض آراء لا يقبلها الشعب، رد فعل متطرفاً ضد العقلانيين، وأفرز توترات في العالم الإسلامي، وهو ما أدى -في خاتمة المطاف- إلى عدم تكريس تعليم المواضيع العلمية في المدارس الدينية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم توفير الحكومة موارد من أجل تعليم العلوم، جعل العلوم والتكنولوجيات في حالة تراجع، وهو ما جعل العالم الإسلامي عاجزاً في مواجهة التحديات التي تعرض لها. وكان من نتيجة التوتر والشك حرمانُ طلاب المدارس الدينية من أدوات التحليل التي كانوا بحاجة إليها، من أجل تطوير الفقه والعلوم الدينية الأخرى.

العِبرة الرابعة

عندما ينفر الشعب على نحو ما كان في تجربة المأمون، فإن الحكومة تفقد دعم القواعد الشعبية، وتحتاج إلى الاعتماد على الحرس الخارجي لكي تبقى في السلطة. الأمر الذي يجعل الحكام راضين عن وضعهم، ويزيد من ابتعادهم عن الاتصال بالشعب والحوار معه، ويترك الصراعات دون حلّ، ويزيد التوترات ويؤدي إلى تدني التنمية، ويفضي إلى سيطرة الغرباء على البلد وانقلاب الحرس الخارجي على السلطة، ولو أن الحكومة لجأت بدلاً من ذلك إلى استراتيجية الحوار وتقاسم السلطة وحلّ الصراع، ومشكلات الشعب، لكانت قد وسعت قاعدة سلطتها دون الاعتماد على القوى الخارجية، ولأنقذت البلد من الدمار.

العِبرة الخامسة

الإسلام ليس سبب انحطاط المسلمين. لقد كان الإسلام، في الواقع، وما يزال، ضحية لعدم المحاسبة السياسية والفساد والقمع. إن رغبة السلطة السياسية في استغلال الإسلام من أجل حل مشكلات مصالحها الذاتية، بانتزاع فتاوى لا تنسجم مع الشريعة، كانت أحد العوامل المهمة التي أدت إلى إغلاق باب الاجتهاد وجمود الفقه، حتى غدا عاجزاً عن مواجهة التحديات الجديدة. كما دفع العلماء الأتقياء والأكفاء إلى الترفع عن التردد على البلاطات الملكية، من أجل حماية أنفسهم من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ذلك عزلتهم عن حقائق الحياة العملية، لذا فقد أصبحوا أقل فعالية في أداء دورهم الطبيعي في المساهمة في إصلاح الشعب والحكومة، وضمان قدسية حقوق الإنسان، وتعزيز تطور الفقه بحيث يتمكن من الاستجابة لحقائق الحياة المتغيرة.[3]

الهبوط برفق

احتاجت السببية الدائرية إلى قرون عدة لكي تكتمل، لأن بعض المؤسسات الاجتماعية والسياسة تولت القيام بوظائف الهيئة السياسية، الأمر الذي ساعد على تخفيف وتيرة الانحدار. وكان أهم هذه المؤسسات الموازنة للانحدار هو الإسلام ذاته، الذي ظل -بالرّغم من فقدان ديناميته (حيويته)- ملهماً للناس ولبعض القطاعات الحكومية في سلالات حاكمة مختلفة. وهذا ساعد على المحافظة على مظهرٍ للعدل، وخفف بؤس العناصر الفقيرة في السكان، كما أنه أمَّن التضامن الأُسَري والاجتماعي إلى حد كبير، ولولا الإسلام لكان تدهورالمسلمين أكثر سرعة.

---

(3) لقد أصاب روبرت وابلز Robert Whaples، في تعليقاته القيمة على هذا المخطوط، بأن العِبر المستقاة من التاريخ الإسلامي يمكن أيضاً اعتبارها عبراً من التاريخ البشري، لأن هذه القوى ذاتها والحلقات المفرغة كان لها دورها في كل مجتمع تقريباً.

وقد حاول الشعب نفسه، ولا سيما أصحاب الضمير الحي من الميسورين والأتقياء من العلماء التغلّب على تقصير الحكام؛ فالكثير من الخدمات التي كان من المفترض أن توفرها الحكومة، وفّرتها الجهات الخيرية الخاصة، لا سيما عبر مؤسسة الأوقاف، ومن هذه الخدمات: بناء المدارس والمستشفيات والأسواق، وتأمين عدد من السلع والخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، فقد استثمرت الزكاة والصدقات لتوفير الرفاه للفقراء والمعوزين. ويعود هذا -بالدرجة الأولى- إلى تأكيد القيم الإسلامية على أهميّة أعمال الإحسان ومعاني الأخوة والاهتمام بالمعوزين. فلو لم تكن تلك الأعمال الخيرية متوافرة في فترات الفوضى وانعدام النظام والانهيار الاقتصادي، لكان من المحتمل أن يكون وضع الفقراء والمشردين في غاية البؤس جراء التغير المدني.

لقد واصل العلماء استخدام المساجد والمدارس بوصفها مراكز للتعليم الديني، غير أن المساجد والمدارس الدينية وخطب الجمعة لم تكن تكفي للقيام بالمهمة العملاقة المتعلقة بتعليم الناس وإصلاحهم، وهم الذين كانوا يتكاثرون في متوالية هندسية، جراء دخول جماهير غفيرة من البشر في الإسلام. هؤلاء المهتدون الذين دخلوا في الإسلام كانوا بحاجة إلى نظام تعليم أكثر تنظيماً وانتشاراً، لتوجيههم إلى النظرة الكونية والقيم الإسلامية، التي لولاها لتعذر تحولهم. وبما أن هذا لم يحصل، فقد استمر الناس على طرائقهم الخاصة بهم، ولم تستمر الممارسات الكثيرة التي ألغاها الإسلام، أو أجرى عليها إصلاحات، دون إعاقة، فحسب، بل أصبحت أيضاً مقترنة بالإسلام. ولم يكن بإمكان العلماء حشد الموارد اللازمة لهذه المهمة، لا سيما عندما كانت الاقتصادات في حالة من الضعف والتراخي.